



شعوب متمكنة
أمم صامدة.



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية

التقرير السنوي لعام ٢٠١٧

أولوية تعزيز الصمود





شعوب متمكنة
أمم صامدة



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية

التقرير السنوي لعام ٢٠١٧

أولوية تعزيز الصمود



صورة الغلاف :

ورشة لإعداد الأغذية وتجهيزها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محافظة حماة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية ©

جدول المحتويات

٦	مقدمة
٨	الاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠١٧*
١١	برنامج متميز لتعزيز الصمود
١٦	إنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧
٢٣	استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧
٢٥	إعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية على الصعيد المحلي
٣٥	سبل كسب العيش والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي
٥١	مبادرات شبابية لتعزيز التماسك المجتمعي
٥٧	تنمية قدرات الشركاء المحليين لدعم الصمود
٦٠	الدعوة والتنسيق لتعزيز بناء القدرة على الصمود
٦٢	التواجد الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية
٦٥	المضي قدماً

مقدمة

ديفيد آكويان

المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
في سورية



“إنه لمصدر إلهام كبير رؤيئة صمود الناس الذين يسعون جاهدين إلى استعادة حياتهم على الرغم من التخريب والدمار. ما زال الناس في سورية بحاجة ماسة إلى المساعدة العاجلة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، كالمياه والكهرباء والعمل لكسب الرزق. فيتوجب علينا أن نعمل على تمكين المجتمعات والأفراد في سورية، كل السوريين، من دون أي استثناء.”


علي الزعتري

المنسق المقيم للأمم المتحدة/منسق الشؤون
الإنسانية، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي في سورية



“لقد بلغت قدرة الملايين على التحمل حدودها القصوى في المرحلة الراهنة، فلا يزال السوريون يواجهون الصعاب ويسعون بكل ما أوتوا من قوة للاستمرار ، ولذلك علينا أن نؤمن بهؤلاء الناس الذين يتوقون للعودة إلى الحياة الطبيعية و السلام وبناء المستقبل.”

الاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠١٧*

شخص بحاجة لدعم سبل كسب العيش **١٣,٨ مليون** 

١٣,٥ مليون شخص بحاجة للمساعدات الإنسانية 

٦,٣ مليون نازح 

٥,٧ مليون شخص بحاجة ماسة للمساعدات 

٢,٨ مليون شخص من ذوي الإعاقة الدائمة 

١١,٨ مليون شخص بحاجة للكهرباء 

٧,٧ مليون شخص بحاجة لخدمات إدارة النفايات الصلبة 

من السكان يعيشون في حالة فقر

٨٥%

من السكان يعيشون في فقر مدقع

٦٩%

من السوريين عاطلون عن العمل

٥٣%

مركز إيواء عدرا للنازحين من الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق

* لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية - سورية ٢٠١٧

استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الأزمة في سورية: برنامج متميز لتعزيز الصمود

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية على تنفيذ برنامج قطري ضمن إطار الهدف الإستراتيجي العام والمتمثل في "تعزيز القدرة على الصمود والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات". لقد دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ بداية الأزمة قبل سبع سنوات، على الاستجابة السريعة للاحتياجات المتزايدة والطارئة للناس، وذلك من خلال تنفيذ برنامج متميز خاص بتعزيز صمودهم في مواجهة الأزمة. عن طريق توفير بديل فعال عن المساعدات الإنسانية، وذلك من خلال دعم سبل كسب العيش في حالات الطوارئ، ثم التعافي المبكر، وبشكل مستدام لاحقاً. انصبَّ تركيز التدخلات على دعم قدرة المجتمعات على الصمود عن طريق دعم سبل كسب العيش، وإعادة تأهيل البنى التحتية المحلية والإدماج الاجتماعي، بالإضافة إلى التعافي الاقتصادي من خلال دعم

المشاريع الصغيرة وخلق فرص العمل. نجحت تلك التدخلات في تعزيز قدرات ومهارات الفئات الأكثر ضعفاً، كالنازحين، والمجتمعات المضيفة، والعائدين؛ الأمر الذي بدوره أدى إلى دعم آليات التكيف الإيجابية لدى الفئات المستفيدة. ونظراً لارتفاع معدلات البطالة، أولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتماماً كبيراً بإنعاش المشاريع الصغيرة، لاسيما تلك التي تتمتع بالقدرة على توليد الدخل. كذلك جرى التركيز بصورة خاصة على الفئات الأكثر تأثراً بالأزمة، كالأسر التي تعيّلها النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب. وقد صُمّمت هذه المشاريع المحلية لتوفير بدائل للسوريين للبقاء في سورية وخلق بيئة اقتصادية مستدامة لعودة اللاجئين لاحقاً.

التدخلات القائمة على تعزيز الصمود ضرورية من أجل تحقيق ما يلي:

- ✓ إدماج النازحين في المجتمعات المضيفة وتعزيز قدراتهم على التكيف مع أيِّ صدمات مستقبلية محتملة والتعافي منها.
- ✓ الانتقال تدريجياً نحو النشاطات التي تهدف إلى مواجهة أيِّ صدمات حالية ومستقبلية.
- ✓ الاستفادة القصوى من الموارد الحالية عن طريق الاستثمار في حلول أكثر ديمومة.
- ✓ تخفيض تكلفة الاستجابة الدولية على المدى المتوسط.
- ✓ مساعدة السوريين المتضررين من الأزمة على الانتقال من التدخلات المنقذة للحياة (الإغاثة في لوقت الحالي) إلى تدخلات تدعم القدرة على الصمود على المدى الطويل (الأمل في المستقبل).



وضع البرامج حسب احتياجات المناطق:

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع برامج متخصصة تركز على دراسة احتياجات المناطق، من خلال تحديد الاحتياجات الخاصة بكل منطقة. إن الغاية من التركيز على الحوكمة المحلية هو التأكد من أنّ التدخلات دقيقة وعملية وفعالة، بحيث تسعى لإعادة تنشيط الخدمات الأساسية المحلية والتعافي الاقتصادي الاجتماعي، فضلاً عن تعزيز التماسك المجتمعي. ويتم دعم الاقتصاد المحلي بواسطة الترويج للإنتاج المحلي وبرامج التوظيف، بالإضافة إلى التشارك مع الجهات الفاعلة المحلية وأصحاب المصلحة في عمليات التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة.

نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧ مشاريع محلية في محافظات حلب، والحسكة، ودمشق، ودير الزور، وحماة، وحمص، واللاذقية، وريف دمشق، وطرطوس إما بالتواجد الميداني، أو من خلال التعاقد مع موظفين خارجيين، أو عن طريق مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، أو المنظمات غير الحكومية الشريكة. لقد أسهمت كل من شبكة الشركاء الموسعة، وآليات التنفيذ المتنوعة في التغلب على التحديات التشغيلية، وتحديات الوصول إلى المناطق المستهدفة بشكل فعال، كما أمنت مرونة عالية، وصمود في وجه الاضطرابات الأمنية وغيرها من أنواع الصدمات.

الشراكة مع الشركاء المحليين (المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، والمنظمات المجتمعية) والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى

جرى عقد العديد من الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ضمن إطار عمل الفريق القطري للعمل الإنساني ومجموعات عمل القطاعات، وفرق العمل الفنية المتنوعة.

وقامت مجموعة عمل قطاع التعافي المبكر ودعم سبل كسب العيش تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإشراف على مهمة تجميع البيانات الخاصة بخطة الاستجابة الإنسانية. وتضم هذه البيانات المشورة المتعلقة بالسياسات، والمتابعة، وإعداد التقارير حول مشاريع التعافي المبكر، وتعزيز القدرة على الصمود التي نفذتها الأمم المتحدة، ومنظمات دولية غير حكومية وشركاؤها. كما تمّ وضع آليات تنسيق إضافية بين وكالات الأمم المتحدة أشرف عليها فريق الأمم المتحدة القطري، وفريق إدارة البرنامج، ولجان فنية أخرى لضمان المزيد من أوجه التكامل، والتخطيط لبرامج مشتركة.

نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التركيز الكامل على تعزيز صمود الأفراد والمجتمعات

تم اختيار المواقع الجغرافية لتنفيذ المشاريع وفقاً لمعايير عدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشمل بعض هذه المعايير شدة أثر النزاعات المسلحة، والقدرة على استيعاب اليد العاملة، وخلق فرص العمل، وتواجد الشركاء المحليين لدعم عملية التنفيذ. كما أُخذ بعين الاعتبار كل من عاملي الاستقرار، وإمكانية الوصول. وبغية الوصول إلى أفضل النتائج، اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على آلية تشاركية محلية لتحديد الاحتياجات والإشراف على عملية التنفيذ، إذ تمّ تشكيل لجان محلية جمعت بين الشركاء المحليين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات مجتمعية وأخرى دينية، بالإضافة إلى ممثلين عن المستفيدين، والمجتمعات المضيفة. وقد لعبت هذه اللجان دوراً مهماً في ضمان جودة المشاريع المنفذة، وضمان مشاركة الأطراف المعنية كافة في عملية اختيار المستفيدين، والإشراف على التنفيذ، وتحقيق النتائج المرجوة. ولقد قامت فرق العمل الميداني بتنفيذ

مهامها في المناطق الجغرافية المستهدفة بدعم من فريق فني متخصص يعمل في دمشق.

مراعاة قضايا النوع الاجتماعي (الجندر):

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧ بإدراج موضوع النوع الاجتماعي في برنامجه الخاص بالتعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود، إذ شكلت النساء ما لا يقل عن ٣٥ بالمئة من إجمالي المستفيدين من الأنشطة التي كانت تستهدفهن والتي صُممت لتلبية احتياجاتهن وأولوياتهن. فعلى سبيل المثال، تمّ تأمين ٢٢,٢٦٣١ فرصة عمل شهرية للنساء في المحافظات التسع كافة، وكانت ١٧,٥١٣ فرصة منها من نصيب الأسر التي تعيلها النساء. كذلك خضعت ٤,١٨٣ امرأة لتدريب مهني متخصص، وحصلت ٢,٧٣٠ امرأة منهن على مجموعة من الأدوات الإنتاجية لبدء مشاريعهن بغية دعم الأنشطة المدرة للدخل. واحتل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية المركز الثاني بين ١٩ بلداً عربياً من حيث إقراره على مسودة تقرير

العدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي في وقت قياسي. وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم قدرات موظفي مكتبه القطري عن طريق تعزيز فهم القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتعميمها، وتضمن القضايا المتعلقة بالمساواة في النوع الاجتماعي، ومعالجة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج المنظمة. كما قام البرنامج بتنظيم أنشطة عديدة لمدة ١٦ يوماً حول إزالة العنف القائم على النوع الاجتماعي من التعليم، والتأكيد على مناصرة قضايا المرأة، ودمج المعلومات المتعلقة بمراعاة النوع الاجتماعي عند وضع استراتيجيات تعزيز التماسك المجتمعي. وقد تمّ إدراج بعض المفاهيم الأساسية عن النوع الاجتماعي في محاور التدريب الإلكتروني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تقدمه للشركاء المحليين عن طريق وحدة تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، تمّ إدراج المدخلات الإستراتيجية الخاصة بتعميم مراعاة النوع الاجتماعي في الأنشطة البرمجية القائمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.



ورشة خياطة في جرمانا بمحافظة ريف دمشق

آلية المتابعة والتقييم

قام برامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية بالاستعانة بثلاث آليات لمتابعة الأنشطة الميدانية لضمان الشفافية والحيادية واستمرارية العمل، والجودة في التنفيذ والاستفادة المثلى من الموارد. وفي بعض الحالات، تمّ الجمع بين هذه الآليات وفقاً لطبيعة تلك الأنشطة.

■ المتابعة من قبل المجتمع المحلي:

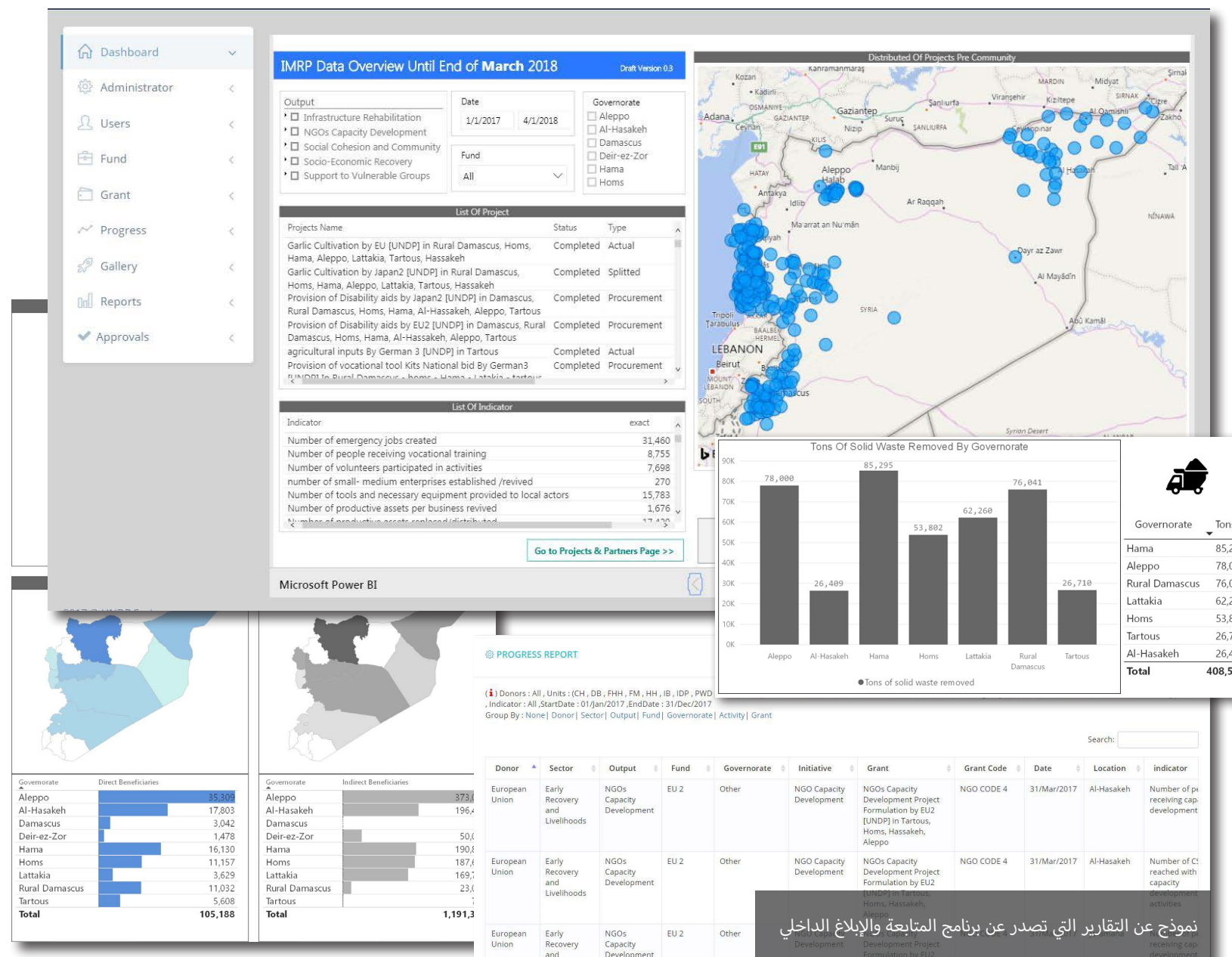
قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧ ببناء شراكة متميزة مع أكثر من ١٢٥ شاباً ومتطوعاً من المجتمعات المحلية، حيث جرى اختيارهم وضمهم إلى صفوف المنظمة وفقاً لمعايير شفافة اتُّفق عليها مسبقاً. ومن ثم خضع المتطوعون لتدريب مبسط على دورة المشاريع وتقنيات المتابعة، وتلى ذلك فرص للتدريب أثناء العمل، مما مكّنهم من تقديم التقارير عن سير المشاريع وجودة التنفيذ، والشفافية بشكل فعال وجودة عالية.

■ المتابعة والتقييم من قبل أطراف ثالثة جهة مستقلة:

قامت بتلك المهمة شركة مستقلة لضمان متابعة المشاريع المنفذة في المحافظات التسع وتقييمها على نحو موضوعي. كما تضمن ذلك الإبلاغ عن النتائج بسرعة مع التركيز بشكل أساسي على معايير الملاءمة، والكفاءة، والفعالية، والاستدامة أثناء تنفيذ خطط وأهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

■ الزيارات الميدانية:

قامت فرق المكتب القطري والفرق الميدانية بتنفيذ زيارات دورية ومخصصة لمتابعة سير الأنشطة، والتنفيذ، وتحديد النتائج والتحديات الرئيسة.



فضلاً عن ذلك، فقد قام المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية في عام ٢٠١٥ بتصميم برنامج داخلي مبتكر وتطويره، يدعى "برنامج المتابعة والإبلاغ الداخلي".

وقد صدرت النسخة الثانية من البرنامج في عام ٢٠١٦ ليجري استخدامه في المكاتب الميدانية لتسهيل إصدار التقارير المرحلية وعمليات المتابعة الداخلي لتدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. وفي عام ٢٠١٧، عمل فريق إدارة المعلومات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية على دعم تدخلات الفريق القطري عن طريق تطوير وتطبيق حلول مبتكرة تعتمد على الشبكة الإلكترونية وقائمة على الأدلة لإدارة المعلومات. وقد صُممت هذه الحلول لمعالجة التحديات المتعلقة بالظروف الأمنية السائدة، والمناطق التي طالها الدمار.

قدمت المنصة التي تم إنشاؤها أداة يستطيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جمع بيانات حول نتائج المشاريع المنجزة، والتي يجري تجميعها لاحقاً في تقارير شاملة.

إنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧

٧ و ٤ مليون شخصاً استفادوا من البرامج المنفذة

٨٩,٨٦٦ فرصة عمل شهرية تم تقديمها للمستفيدين

١٦٢ كيلومتر من شبكات المياه تم إصلاحها

٢٥٠ كيلومتر من شبكات الصرف الصحي تم إصلاحها

١٥٥ بئر تم إعادة تأهيلها

١١٣ كيلومتر من شبكات الكهرباء تم إصلاحها

٢٧ كيلومتر تمت إنارتها بالطاقة الشمسية

١,٧٠٨ وحدة طاقة شمسية تم تركيبها

٥٩٢,٤٣٧ طن من النفايات الصلبة تمت إزالتها

٩٩٤,٨٩٣ طن من الأنقاض تم ترحيلها

٤٢٢ حياً تم تنظيفه

٨١١ وحدة اجتماعية/إنتاجية تم إصلاحها

٢٦٦ مشروعاً صغيراً تم إحيائها

٦١,٦٨٠ امرأة استفادت من مشاريع البرنامج

٨,٤٨٨ شخصاً تلقوا تدريباً مهنيّاً

١٥,٦٢٩ من الأصول الإنتاجية تم توزيعها على الفئات الهشة

١١,٠٨٢ شخصاً من ذوي الإعاقة استفادوا من المشاريع المنفذة من قبل البرنامج

١٣٥ مبادرة شبابية لتعزيز التماسك المجتمعي

٤٠,٥٣٥ شخصاً شارك في أنشطة تعزيز التماسك المجتمعي

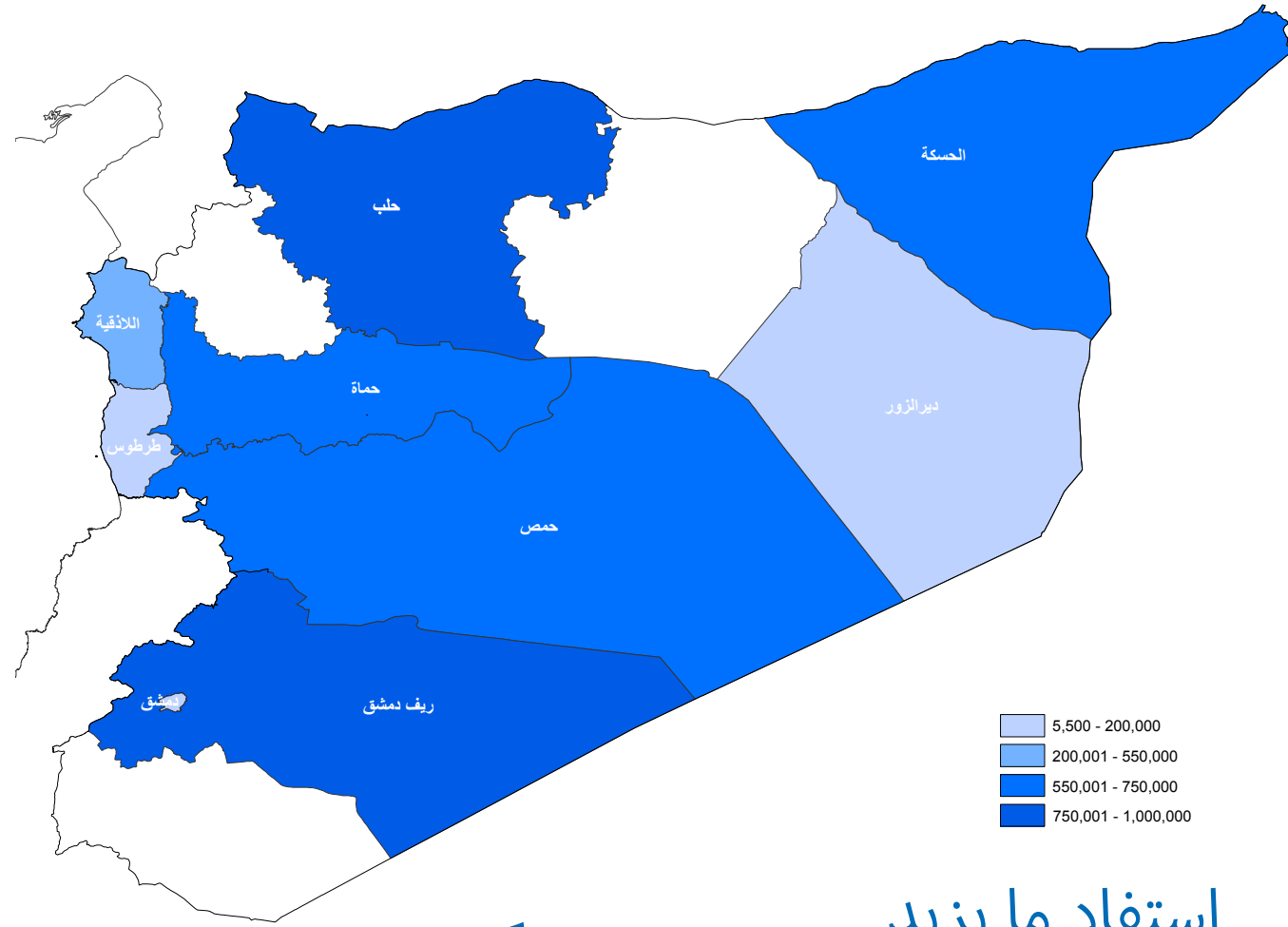
٤٢٩ منظمة غير حكومية استفادت من مشاريع تنمية القدرات

٣,٧٥١ شخصاً من ذوي الإعاقة استفادوا من الأجهزة المعينة على الحركة

رابط إلى فيديو



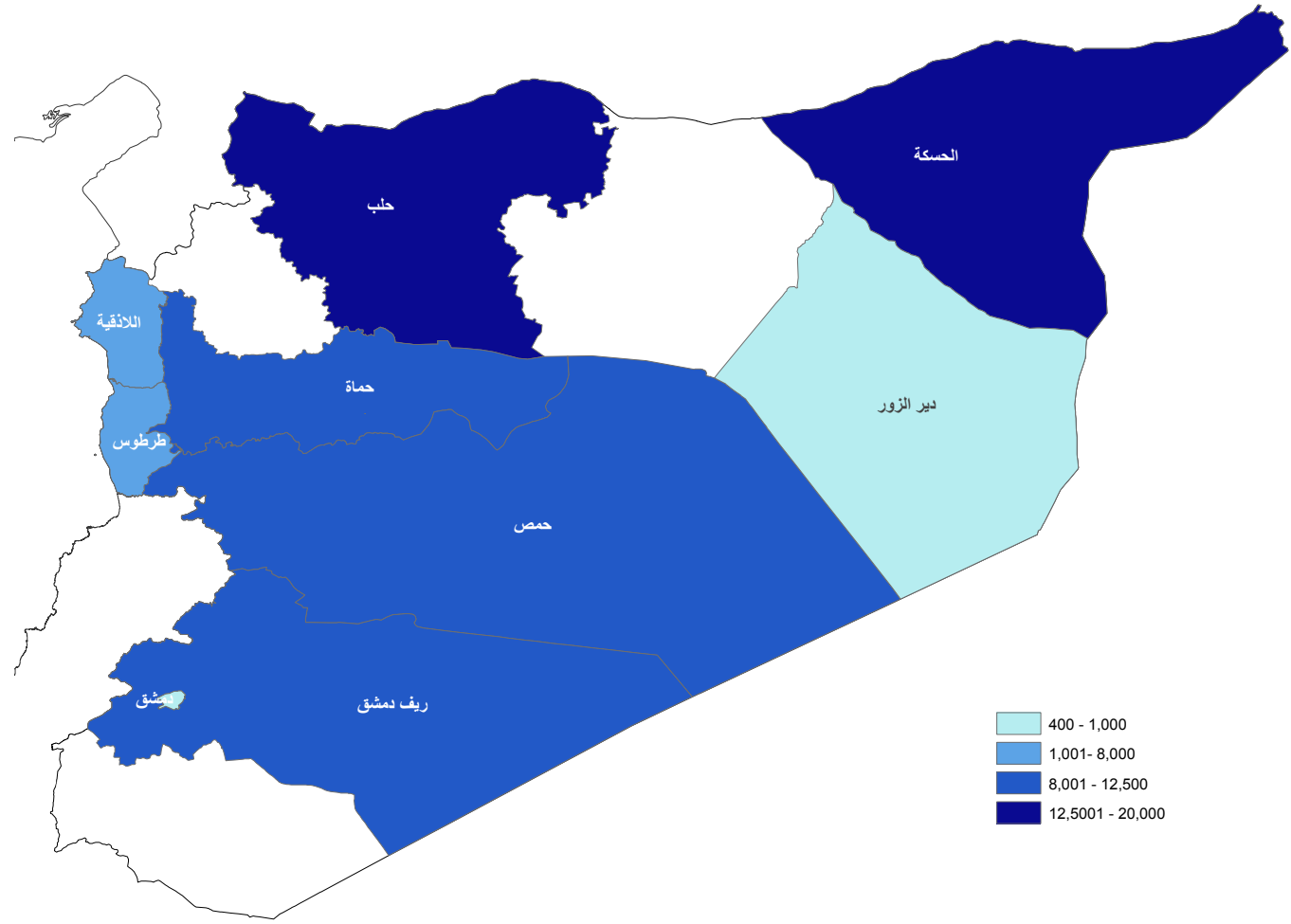
ترحيل الأنقاض في مدينة حلب القديمة



استفاد ما يزيد
عن ٤,٦٤٧,٧٤٤ شخصاً

« من المشاريع التي نفذها برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧





قدم البرنامج ٨٩,٨٦٦

فرصة عمل شهرية للمستفيدين في
عام ٢٠١٧



استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧

تركزت استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بتعزيز صمود المجتمعات على المحاور الآتية:

- إعادة تأهيل البنى التحتية المحلية، والاجتماعية الأساسية والتي تضمنت إدارة النفايات الصلبة، والأنقاض، بالإضافة إلى دعم إمداد الكهرباء.
- التعافي الاجتماعي والاقتصادي، والذي يتضمن إعادة دعم المشاريع الصغيرة للأفراد المتضررين من الأزمة، ودعم سبل توليد الدخل للأسر التي تعيلها المرأة.
- تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمهم بالحماية الاجتماعية.
- المبادرات الشبابية التي تهدف إلى تعزيز التماسك المجتمعي.
- تنمية قدرات الشركاء المحليين لبناء القدرة على الصمود.
- التعبئة والتنسيق لتعزيز بناء القدرة على الصمود.

فرص عمل، وتنمية سلاسل القيمة، وتنشيط الأسواق. كما ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استهداف الفئات الهشة من النساء، والأسر التي تعيلها المرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث استفادت هذه الفئات الهشة من المشاريع التي صُممت خصيصاً لدعم سبل كسب عيشها، وزيادة فرصها في الحصول على العمل. وتم التوجه لفئة الشباب عن طريق تنمية قدراتهم، وإتاحة الفرص لهم للقيام بمبادرات شبابية تزيد من التماسك المجتمعي، حيث جرى التنفيذ على أرض الواقع بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية، والمنظمات الدينية، والمنظمات المجتمعية، التي عمل البرنامج على تعزيز قدراتها للمشاركة في تنفيذ المشاريع على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الترويج للإنتاج المحلي، وإعطاء المنتجات المحلية الأولوية في الشراء.

استفاد ٤,٦٤٧,٧٤٤ شخصاً من المشاريع التي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧ في سورية. وقد تحقق ذلك بفضل الجهود المبذولة في سبيل التعافي المبكر واستعادة سبل كسب العيش بالتشارك مع ٥١ جهة محلية غير حكومية، حيث قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية ٨٩,٨٦٦ فرصة عمل شهرية من خلال تنفيذ ٢٢١ مشروعاً محلياً عاد نفعها بصورة مباشرة على ٥٤٧,٧٧٤ شخصاً من المتضررين بسبب لأزمة. شملت المشاريع المنفذة على إعادة تأهيل البنية التحتية المجتمعية، واستعادة الخدمات الأساسية عن طريق إدارة النفايات الصلبة والأنقاض، وذلك بواسطة تطبيق نهج قائم على تشغيل مكثف لليد العاملة. كما دعمت المشاريع المنفذة المشاريع الصغيرة للأفراد من خلال تقديم التجهيزات والأدوات الإنتاجية اللازمة لتأسيس أو إحياء تلك المشاريع. وقدم البرنامج كذلك التدريب المهني، مع توفير



إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي في محافظة حلب

إعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية على الصعيد المحلي

شملت تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية الأساسية على الصعيد المحلي في عام ٢٠١٧ ما يلي:

إدارة النفايات الصلبة



إدارة الأنقاض



إعادة تأهيل شبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء



إعادة تأهيل المراكز الصحية، والمحلات التجارية، والمدارس المتضررة



دعم موارد الطاقة المتجددة



إعادة التأهيل الطارئة للبنية التحتية لشبكة الكهرباء



إزالة الأنقاض في مدينة حلب القديمة

إعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية

كذلك تم تقديم ٥٦,٨٥٤ فرصة عمل شهرية لـ ١٧,٥٥٢ شخصاً من المستفيدين بما في ذلك النازحين والمجتمعات المضيفة، الذين سدوا النقص الحاصل في اليد العاملة الذي يعاني منه مقدموا الخدمات المحليين، وأصبح بمقدور العمال كسب دخلٍ كريم يلبى الاحتياجات الأساسية لعوائلهم. لقد ساعدت عملية إشراك المجتمعات المحلية في أعمال إعادة التأهيل في تطوير المهارات المهنية للمستفيدين من فرص العمل، ودعم سبل كسب العيش، وإنعاش القطاع الخاص.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧ بإعادة تأهيل ٣٠ مدرسة محلية، الأمر الذي أسهم في عودة أكثر من ٢٤,٠٠٠ طالباً إلى مقاعد الدراسة، بالإضافة إلى إعادة تأهيل ٣٩ مركزاً صحياً محلياً، حيث استفاد ما يزيد عن ٤٧,٠٠٠ شخصاً من الخدمات الصحية التي قدمتها المراكز بعد تاهيلها. كما تم إعادة تأهيل ٧٢٧ وحدة تجارية في محافظتي حمص وطرطوس، حيث تم إصلاح المحال التجارية، والأسواق المتضررة من الأزمة، مما أتاح للأعمال التجارية الصغيرة استئناف أنشطتها المدرة للدخل.



أعمال صيانة مركز صحي متضرر في محافظة الحسكة



عودة الطلاب إلى المدارس التي أُعيد تأهيلها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محافظة حماة

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ ٤٥ مشروعاً محلياً في عام ٢٠١٧ لإعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية، والاجتماعية في تسع محافظات، وهي حلب، والحسكة، ودمشق، ودير الزور، وحماة، وحمص، واللاذقية، وريف دمشق، وطرطوس. وجرى تنفيذ هذه المشاريع وفقاً لنهج مستند إلى احتياجات المناطق، إذ أثبت هذا النهج كفاءة عالية في تحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمعات، وعليه فقد سمح باعتماد آلية تنفيذ تعزز من مبدأ الشمولية، والاستدامة. وقد أتاح هذا النهج تحديد الأولويات المختلفة في كل من المناطق المستهدفة، وضمان انخراط الشركاء المحليين، والفئات الاجتماعية في خطوات التنفيذ كافة. كما تم تطبيق نهج الاستجابة الشاملة في معظم المناطق المستهدفة بالاعتماد على تقييم محلي سريع لدرجة سوء الأوضاع، مما أدى إلى تحقيق أقصى قدر من الأثر المرجو، وتعزيز الاستقرار، وتحسين ظروف المعيشة للمجتمعات المحلية، وتسريع عودة النازحين.

إعادة تأهيل البنية التحتية المحلية



إعادة تأهيل شبكات المياه في محافظة حلب

نفذ البرنامج مشاريع محلية لدعم إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية لتمهيد الطريق أمام جهود إعادة التأهيل الأخرى مثل إعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية، والنشاطات التجارية. وفي هذا السياق، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصلاح ١٦٢ كيلومتراً من شبكات المياه، و٢٥٠ كيلومتراً من شبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى ١١٣ كيلومتراً من شبكات الكهرباء.



أعمال إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي في القامشلي بمحافظة الحسكة

إدارة النفايات الصلبة

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم جهود تأمين الخدمات الأساسية، وذلك عن طريق جمع وإزالة أكثر من ٥٩٢,٤٣٧ طناً من النفايات الصلبة من ٣٨٨ حياً، ويمكن السكان من العيش في ظروف صحية أفضل. وجرى تطبيق مبدأ الإدارة المتكاملة للنفايات حيث تم فصل النفايات وإعادة تدويرها. وعليه فقد تم فصل ٢٨٥١٢ طن من النفايات الصلبة، واستخدم جزء منها في إنتاج ٨٦,٥٠٠ قالب وقود. بالإضافة إلى ذلك، تم دعم قدرات البلديات لتتمكن من متابعة تقديم خدمات إدارة النفايات الصلبة. حيث تم إصلاح ١٠٨٣ مركبة وحاوية، كذلك قدم البرنامج ٦,٣٣٦ من المعدات لتحسين قدرات الجهات المحلية في تقديم الخدمات.



إزالة النفايات الصلبة في بلودان بمحافظة ريف دمشق

إدارة الأنقاض

استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشكلة الأنقاض المتراكمة التي خلفتها الاشتباكات في المدن عن طريق ترحيل ٩٩٤,٨٩٣ طناً من الأنقاض من ٣٤ حياً في المناطق المتضررة، مما ساهم في تسهيل الدخول إلى المناطق المستهدفة، وبالتالي فقد سمح ذلك ببدء أعمال إعادة تأهيل أخرى للمساهمة في عودة النازحين إلى مناطقهم.



إزالة الأنقاض في مدينة حلب القديمة

الطاقة المتجددة

دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وضع حلول شاملة ومتكاملة تتيح للطاقة المتجددة أن تلعب دوراً أساسياً في توفير مستدام للطاقة، حيث عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحسين الوصول إلى الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة بواسطة الاستعانة بطرائق عديدة كأنظمة الإضاءة للشوارع، والحدائق العامة، والمناطق التجارية من دون الاعتماد على شبكة الكهرباء، وتسخين المياه وضخها، وضمان التغذية الكهربائية للتجهيزات الطبية الحيوية مثل أجهزة المختبرات، كتلاجات اللقاحات الصغيرة في المراكز الصحية، فضلاً عن ضمان التغذية الكهربائية لتشغيل المعدات في الورش الصغيرة مثل آلات

الخياطة. قام البرنامج في عام ٢٠١٧ بتركيب ١,٦٢٣ لوحة إضاءة تعمل بالطاقة الشمسية في الشوارع، و٨٥ وحدة تدفئة، و٧٢ وحدة شمسية لتوليد الكهرباء في ٧ محافظات، وهي حلب، والحسكة، ودير الزور، وحماة، وحمص، وريف دمشق، وطرطوس. وقد ولدت الوحدات التي تم تثبيتها حديثاً ما يقارب من ١٢١ كيلو واط من الكهرباء تكفي لإضاءة ٢٧ كيلومتراً من الشوارع، وتوفير المياه الساخنة إلى المرافق الحيوية كالمستشفيات والجامعات. وأسهمت الشوارع المضاءة في تعزيز صمود المجتمع المحلي عن طريق مساعدة الأهالي في دعم أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية، مع زيادة الشعور بالأمن والأمان.



تركيب لوحات الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في مركز صحي بمحافظة دير الزور



شارع مضاء بالطاقة الشمسية في مدينة حماة

إعادة تأهيل طارئة للبنية التحتية للكهرباء

تعرّض إنتاج الكهرباء، وإيصالها، وتوزيعها إلى الكثير من الأضرار من جراء الأزمة في سورية، كما عانى قطاع الكهرباء من نقص حاد في قطع التبديل. ونتيجة لانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة وصلت في بعض الأحيان إلى ما يزيد عن ١٦ ساعة، فقد تضررت العديد من الأعمال التجارية، وعانى الناس من عدم القدرة على ضخ المياه للاستخدام المنزلي، كما لم يعد بمقدور الطلاب الدراسة بعد غروب الشمس. ومع ارتفاع أسعار الوقود، ساهم انقطاع التيار الكهربائي في حرمان العديد من الأهالي من أي مصدر للتدفئة في الشتاء، وحتى المرافق الصحية المجتمعية؛ لم يعد بوسعها تأمين خدمات صحية مستدامة للناس. وبغية الاستمرار في توليد الطاقة الكهربائية للتخفيف من معاناة الناس، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم مشروع إعادة تأهيل كل من محطات جندر، والزارة، وبناباس لتوليد الكهرباء، وذلك عن طريق تأمين قطع التبديل اللازمة لضمان وصول الكهرباء إلى الناس كافة من دون أي استثناء. تقع محطة جندر في محافظة حمص، وتُعدّ واحدة من محطات توليد الكهرباء الرئيسة في البلاد بطاقة إجمالية تصل إلى ٧٣٠ ميغا واط. كان إنتاج محطة جندر في عام ٢٠١١ يغطي ١٢ بالمئة من إجمالي الطلب في سورية (٤,٨٠٠ ميغا واط). وهذا بحد ذاته يغطي احتياجات مدينة حمص بأكملها مع إمكانية



صيانة التوربين الغازي في محطة جندر لتوليد الطاقة في محافظة حمص



قطع التبديل المسلمة إلى محطة بناباس لتوليد الطاقة

تغطية ما يصل إلى ٣٠ بالمئة من متطلبات الطاقة في حماة، ودير الزور؛ فضلاً عن ١٥ إلى ٢٥ بالمئة من احتياجات مدينة دمشق.

نُفذت أعمال الصيانة بعد إجراء دراسة شاملة للحالة الفنية للمحطة، وشملت هذه الأعمال استبدال القطع حسب الأولوية والضرورة. واستكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإجراءات كافة لشراء، وتركيب إحدى القطع الضرورية والتي تسمى "المحور الدوار"، بالإضافة إلى استبدال القطع الاحتياطية التالفة. وبفضل هذا المشروع، تمّ تفادي توقف أحد التوربينات عن العمل، الأمر الذي كان ليتسبب بخسارة ١٣٠ ميغا واط.

ومن المتوقع أن تحافظ محطة الطاقة هذه على أدائها ونتاجيتها خلال السنوات الأربع القادمة. يُقدر العدد الإجمالي للمستفيدين من محطة كهرباء جندر ما يقرب من ٣,٩٦٠,٠٠٠ شخصاً، كما يجري العمل على جلب قطع تبديل إضافية مستعجلة، ليصار إلى تركيبها في المحطة عام ٢٠١٨ لضمان كفاءة الأداء بشكل مستمر.

كذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم خطة إعادة تأهيل كل من محطة الزارة، ومحطة بناباس لتوليد الكهرباء في محافظتي حماة، وطرطوس بتمويل من حكومة اليابان. وبالفعل فقد سُلمت الدفعة الأولى من قطع التبديل إلى محطتي بناباس والزارة وسيجري تسليم قطع التبديل المتبقية وتركيبها في نهاية عام ٢٠١٨.



إعادة تأهيل السوق القديم في مدينة حمص

أعمال إعادة تأهيل المتاجر المتضررة عودة أصحاب المحال التجارية إليها، حيث عاد حتى نهاية عام ٢٠١٧ أكثر من ٨٥ شخصاً من أصحاب المحال التجارية إلى متاجرهم التي أعيد تأهيلها ليستأنفوا أعمالهم التجارية التي توقفت جراء الأزمة. ونظراً لعدم انتظام وثبات التغذية الكهربائية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتركيب ٧٠ وحدة إضاءة تعمل بالطاقة الشمسية لإنارة المحال التجارية في السوق. وهكذا، مع توافر مصدر دائم للإضاءة خلال أوقات الليل، فتحت المحال التجارية أبوابها لاستقبال الأهالي لشراء احتياجاتهم حتى بعد غروب الشمس.

- تم إعادة تأهيل ٣٧٥ محلاً تجارياً.

- تم تركيب ٧٠ وحدة إضاءة تعمل بالطاقة الشمسية.

- تم تقديم ٧٥٩ فرصة عمل.



السوق القديم مضاء بوحدة الإضاءة الشمسية التي زودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مدينة حمص



المحال التجارية تفتح أبوابها في السوق القديم الذي أعيد تأهيله بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مدينة حمص

سوق حمص القديم ينبض بالحياة من جديد

يُعدّ السوق القديم في مدينة حمص معلماً تاريخياً في قلب المدينة، وقد تعرّض للتدمير من جراء الأحداث الأمنية التي شهدتها المدينة سابقاً. ومع تحسن الأوضاع الأمنية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإرسال فريقه الفني إلى المنطقة لتقييم الاحتياجات المطلوبة، حيث تمّ تحديد أولويات إعادة إحياء السوق ليستأنف دوره كمركز تجاري حيوي، ونقطة محورية للتفاعل الاجتماعي والحياة المجتمعية. وفي عام ٢٠١٧، بدأت عمليات إعادة تأهيل أكثر من ٣٧٥ محلاً تجارياً، مما استلزم طلاء الجدران وتركيب مصاريع معدنية، الأمر الذي أدى إلى خلق ما يزيد عن ٧٥٩ فرصة عمل للمتضررين من الأزمة، كما شجعت



أعمال ترميم دير مار تقلا في معلولا بريف دمشق

معلولا ... تُبعث من جديد

بالإضافة إلى ذلك، تمّ إعادة تأهيل ٦ ورش عمل مهنية من خلال تزويدها بالمعدات والمواد الأولية اللازمة، وضمت هذه الورش النحت الشرقي على الخشب، وأعمال الحدادة، وأعمال الألمنيوم، وتركيب النوافذ الزجاجية، وإنتاج طوب البناء، بالإضافة إلى ورشة لإنتاج مادة دبس العنب. ولزيادة فرص الأهالي في الحصول على وظائف، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرص تدريب مهني لأكثر من ١٧٤ شخصاً في مجالات تصفيف الشعر، وأعمال الدهان، وتمديد الأسلاك الكهربائية، والخدمات الصحية، وصيانة الهواتف المحمولة، والخياطة. وفي نهاية المطاف، فقد استفاد ما يزيد عن ٥٠٠٠ شخص من الأنشطة المنفذة في البلدة، الأمر الذي أمكنهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية وكسب دخلهم الخاص.

تقع بلدة معلولا التاريخية على بعد ٥٦ كيلومتراً شمال شرق العاصمة دمشق، ويتحدث أهلها الآرامية وهي لغة قديمة يعود تاريخها إلى القرن السادس قبل الميلاد، حيث ما زالت اللغة المحكية في تلك البلدة إلى الآن. تعرّضت هذه المدينة إلى أضرار جسيمة، كما اضطر الأهالي إلى النزوح عنها بعد أن وقعت تحت سيطرة إحدى المجموعات المسلحة. ولكن بعد تحسن الأوضاع الأمنية، وبدءاً من عام ٢٠١٦، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستجابة إلى الاحتياجات الجديدة للبلدة من خلال القيام بتدخلات تعتمد نهجاً يشمل المنطقة بأكملها بغية تشجيع الأهالي على العودة إلى البلدة واستئناف حياتهم المتعطلة، حيث شملت تلك الأعمال إزالة الأنقاض، وتحسين الخدمات الأساسية، وترميم دير مار تقلا.



ورشة إنتاج دبس العنب التي أسسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



إزالة الأنقاض من أحد أحياء معلولا

سبل كسب العيش والتعافي الاجتماعي والاقتصادي



نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧ في توسيع نشاطاته في مجال سبل كسب العيش، والتعافي الاجتماعي والاقتصادي على نحو كبير جداً، مما ساهم بصورة مباشرة في دعم سبل معيشة ٢٩٠,٠٧٨ شخصاً ممن خسروا مصادر رزقهم خلال الأزمة، وخاصة النساء، والأسر التي تعيلها المرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب. وتضمنت المشاريع المنفذة ما يلي:

تأسيس الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة، وإنعاشها لتمكين الفئات الضعيفة اقتصادياً من توليد دخل كريم.



تقديم التدريب المهني، وتنمية المهارات لدعم الحصول على فرص العمل، أو تأسيس أعمال حرة، من خلال الاستفادة من الأصول الإنتاجية المقدمة.



دعم التوظيف الذاتي والأعمال الحرة من خلال تنمية مشاريع ريادة الأعمال.



المساعدة في دعم سبل كسب العيش عن طريق إعادة تأهيل الأصول الإنتاجية أو استبدالها، بما في ذلك الأصول الزراعية.



ورشة لإعداد الأغذية وتجهيزها في محافظة الحسكة

نفذ البرنامج نشاطاته الاجتماعية والاقتصادية في تسع محافظات، ولعب دوراً رائداً في تنشيط السوق المحلية في حلب في عام ٢٠١٧.

كذلك دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء ورش عمل متنوعة في سورية، منها ٦ ورش خياطة تنتج أنواع مختلفة من الملابس توزعت في حلب، وحماة، وحمص، وريف دمشق، بالإضافة إلى ورشتين للحرف اليدوية في حمص وريف دمشق، وورشة لصناعة الأحذية في حمص، وورشة لإنتاج صابون الغار في المناطق الريفية من محافظة اللاذقية.



ورشة خياطة في محافظة حلب

ساهمت النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المنفذة في توفير ٢٦,٢٩٩ فرصة عمل شهرية للنازحين، والنساء، والشباب لمساعدتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم ولتعزيز صمودهم.

استمرت الآثار السلبية للأزمة في عام ٢٠١٧، من حيث تضاؤل الموارد البشرية، والمادية، والمالية، والاجتماعية، والطبيعية، إلى جانب تزايد حاجة السكان المتضررين من نازحين ومجتمعات مضيقة إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية؛ بالإضافة إلى تضرر سبل كسب العيش للمجتمعات المضيقة إلى حد كبير نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة. واضطرت العديد من الأسر إلى ابتكار آليات مختلفة للتكيف بغية تأمين احتياجاتها الأساسية نتيجة الاعتماد المتزايد على مصادر دخل غير مستدامة، كالتحويلات المالية والمساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية. وللتخفيف من الآثار السلبية للأزمة على السكان المتضررين وبغية تعزيز قدراتهم على الصمود، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية بدعم مبادرات سبل كسب العيش المستدامة لتمهيد الطريق أمام تعافي اجتماعي اقتصادي طويل الأمد.

تأسيس/ إحياء المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة لتمكين الفئات الضعيفة اقتصادياً من توليد دخل كريم

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتأسيس مشاريع متناهية الصغر ومشاريع صغيرة ومتوسطة متنوعة، وذلك عن طريق توفير رأس المال والمواد الأولية. كما غطى البرنامج أجور الأيدي العاملة في خطوة لتقديم المساعدة للمشاريع، ولخلق فرص عمل مستدامة.

ولضمان حصول المستفيدين على عمل لائق ودخل كريم، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية على دعم إعادة تأهيل وتأسيس ما يزيد عن ٢٦٦ من المشاريع المتوسطة والصغيرة، حيث ساهم ذلك في تنشيط الأسواق المحلية عن طريق إنتاج مجموعة واسعة من السلع الغذائية وغير الغذائية.



ورشة لإنتاج صابون الغار في كسب بمحافظة اللاذقية

دعم البرنامج إنشاء مخبزين للخبز التقليدي في المناطق الريفية من محافظتي الحسكة، وطرطوس للمساعدة في تأمين ما يكفي من هذه المادة الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى إنشاء أربع ورش لتصنيع الأغذية في الحسكة، ودمشق، وحماة، وطرطوس لإنتاج الخضار الموسمية المجففة، والمخللات، ومنتجات الألبان، والمرى، وغيرها من المنتجات الغذائية.



ورشة لإنتاج مشتقات الحليب في مدينة حماة

ودعم البرنامج تأسيس العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة لدعم عملية إصلاح المنازل، بالإضافة إلى توفير التدريب المهني والعملي، حيث تم افتتاح أربعة مراكز للتدريب المهني في حلب، وريف دمشق، وطرطوس لتقديم خدمات الإصلاح والصيانة من أمثال النجارة، والحداثة، وأعمال الألمنيوم، وتركيب النوافذ الزجاجية، وتمديد الأسلاك الكهربائية، والخدمات الصحية والسباكة، وأعمال البناء، وتصنيع الطوب الإسمنتي، والصناعات الخشبية.



ورشة لصناعة المفروشات في محافظة ريف دمشق

عانت صناعة الأثاث الخشبي في ريف دمشق خلال الأزمة من توقف العديد من ورش العمل الصغيرة والمتوسطة التي كانت مزدهرة قبل الأزمة. قام البرنامج بدعم بعضاً من تلك الورش حيث تم تشغيل ١٦ عاملاً من الذين خسروا سبل كسب عيشهم في السابق.



مزرعة أبقار في محافظة ريف دمشق

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم لإنشاء ٧ مزارع أبقار لإنتاج الحليب ومشتقات الألبان الأخرى في محافظات الحسكة، وحمص، وريف دمشق، وطرطوس. واشتمل هذا الدعم على تقديم الأبقار، ومعدات تصنيع مشتقات الألبان، بالإضافة إلى تغطية رواتب العمال المتضررين من الأزمة لمدة خمسة أشهر وسطياً.

التدريب المهني وتنمية المهارات

يُعدّ كلٌّ من التدريب المهني، وتنمية المهارات من المجالات الرئيسة التي يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريقها إلى إشراك النساء، والشباب في عملية التعافي الاجتماعي والاقتصادي، حيث يُعدّ اكتساب مهارات مهنية جديدة من خلال التدريب المهني من أكثر آليات التكيف فعالية بالنسبة للمستفيدين، إذ يزيد ذلك من فرص توظيفهم في سوق العمل. استهدف التدريب المهني الأشخاص الأكثر تأثراً بالأزمة، وأتاح لهم القيام بأنشطة خاصة بهم تدر عليهم الدخل عن طريق تزويدهم بالمهارات وما يحتاجونه من عُدَد وأدوات إنتاجية.



ورشة حداثة في محافظة ريف دمشق

وبناء على ذلك نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع خاصة بالتدريب المهني وريادة الأعمال المتكاملة، حيث استفاد ٨,٤٨٨ شخصاً من التدريب المهني، واستلم ٥,٥٠٢ متدرباً عُدداً وأدوات إنتاجية. كما تمّ تنفيذ مشروع التدريب المتكامل على المستوى الوطني في كلٍّ من حلب، وحمص، واللاذقية، وريف دمشق، وطرطوس، حيث استفاد ما يزيد عن ٣,٥٤٩ متدرباً من أنشطة التدريب المهني في مجالات تمديد الأسلاك الكهربائية، وأعمال السباكة، والخياطة، وتصفيف الشعر، والتجميل، وتجهيز الأغذية، وتربية النحل، وصيانة الهواتف المحمولة، وصيانة الحاسوب، وتصميم الأزياء، والحياكة، وصناعة الاكسسوارات، وصيانة الأجهزة المنزلية.



أسرة تعيها امرأة حصلت على منحة عينية لبدء نشاطها المولد للدخل في مدينة حماة

حصل المتدربون الخريجون على ٢,٧٥٠ حقيبة أدوات مهنية، أما المتفوقون منهم والذين نجحوا في اكتساب المهارات التي تضمنها التدريب المهني، والذين شكلوا ٢٠٪ من المتدربين، فقد خضعوا لمستوى متقدم من التدريب على مهارات ريادة الأعمال لبدء مشاريعهم الخاصة. ونتيجة لذلك، فقد عرض ٨٥٠ منهم مقترحات مشاريعهم الخاصة، وحصلوا نتيجة ذلك على منح عينية لبدء هذه المشاريع. ومن الجدير بالذكر أنّ ٨٤٦ من الذين حصلوا على المنح العينية بدأوا أنشطتهم الخاصة المدرة للدخل بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودعمه ومتابعته المستمرة.



مزرعة لتربية النحل في القامشلي بمحافظة الحسكة

توزيع الأصول الإنتاجية والدعم الزراعي

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوزيع ١٥,٦٢٩ من الأصول الإنتاجية، والتي اشتملت على عدد وادوات لصيانة الهواتف المحمولة، والحواسيب، والأجهزة المنزلية، بالإضافة إلى آلات الخياطة، وأدوات العناية بالشعر، والتجميل في كل من محافظة حلب، والحسكة، وحماة، وحمص، واللاذقية، وريف دمشق، وطرطوس من أجل التخفيف من خسارة الأصول الإنتاجية التي فُقدت أثناء الأزمة، والتي تُعد عاملاً محورياً لاستدامة المشاريع التجارية، والأنشطة الزراعية.



إحدى المستفيدات تحصل على بذار الثوم لدعم نشاطها الزراعي في محافظة طرطوس

أولى البرنامج اهتماماً خاصاً لصغار المزارعين لمساعدتهم على استرجاع دورة الإنتاج الزراعية الخاصة بهم من خلال توزيع مدخلات زراعية من بذار، وحبوب، وخلايا نحل، وأدوات إزالة الأعشاب الضارة، والرشاشات المائية، والماشية، وتجهيزات البيوت البلاستيكية وأنظمة الري.



المزارعون في محافظة الحسكة يزرعون المحاصيل الشتوية في البيوت البلاستيكية التي حصلوا عليها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في محافظة الحسكة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطبيق نموذج أعمال يدعم الأنشطة الزراعية عن طريق تحويل النفايات العضوية إلى أسمدة، حيث تم تأسيس خمس ورش لإنتاج السماد العضوي. واعتمدت هذه الورش على العمل اليدوي لجمع مخلفات الأبقار وتحويلها إلى سماد عضوي ومن ثم تغليفه. وقد بيعت الأسمدة المنتجة للمزارعين بأسعار معقولة.



إنتاج السماد العضوي في محافظة الحسكة

دعم الأسرة التي تعيلها المرأة عن طريق توليد الدخل

نظراً لزيادة أعداد الأسر التي تعيلها المرأة في مراكز الإيواء والمجتمعات المضيفة، قام البرنامج بإيلاء هذه الفئة أولوية قصوى. وبناء على ذلك، وكجزء من نهجه الرامي إلى الدعوة إلى المساواة بين الجنسين، وتعزيز مشاركة المرأة وتمكينها، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشركاء أصحاب المصلحة على تمكين المرأة اقتصادياً، لاسيما من حيث تأمين فرص مدرة للدخل لمساعدتها على إعالة أسرتها. وفي عام ٢٠١٧، حصلت النساء المعيلات لأسرهن على ١٤,٥١٠ فرصة عمل شهرية من خلال المشاريع التي نفذها البرنامج لدعم سبل كسب العيش، والتعافي الاقتصادي والاجتماعي. كذلك عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز قدرة الأسرة بأكملها على الصمود من خلال المساهمة بشكل مباشر، وغير مباشر في القطاعات الأخرى كالحماية، والتعليم، والتغذية، والأمن الغذائي.

وفي هذا السياق، استهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النساء في دير الزور، وهي واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث قام بتوزيع ٥٠ فرناً تقليدياً على ٥٠ امرأة، بالإضافة للمواد الأولية الضرورية لتشغيل تلك الأفران. وبدأت الأسر التي تعيلها النساء بإنتاج الخبز لإطعام أطفالهن، ولحسب دخل كريم من بيع ما يتبقى من إنتاجهن. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطبيق مشروع آخر في دير الزور حيث قام بتقديم الدعم لتأسيس ورشة لتصنيع الأحففة، مما خلق فرص عمل لـ ١٠٧ امرأة. حصلت ٦٦ منهن على تدريب مهني في مجال خياطة الأحففة.



مشروع لإنتاج الأغذية في محافظة حماة



نساء يخطن الأحففة في محافظة دير الزور

قام البرنامج بدعم زراعة الأعشاب الطبية في محافظة طرطوس، ففي المرحلة الأولى من المشروع، حصل أصحاب المزارع الصغيرة على ١٥٠ من المدخلات الزراعية الضرورية لزراعة النباتات الطبية والعطرية التي تثبت أصلاً في المنطقة. وفي المرحلة الثانية، تم إنشاء ورشة لمعالجة الأعشاب، وتجفيفها، وتغليفها ومن ثم تسويقها وبيعها إلى المتاجر المحلية والمجاورة، مما ولد دخلاً لكل من المزارعين وعمال الورشة على حد سواء.



ورشة لإنتاج الأغذية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محافظة حلب



نساء يزرعن نباتات طبية وعطرية في محافظة طرطوس

كسب الرزق من ورشة يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

محمد البالغ من العمر ٦١ عاماً هو أحد المستفيدين الذين بدأوا عملهم في أحد المخابز التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القامشلي بمحافظة الحسكة. لدى محمد خمسة أطفال، أحدهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، ونظراً لكونه المعيل الوحيد لأسرته، أبدى محمد سعادة كبيرة عند حصوله على دخل ثابت من وظيفته الجديدة. وقبل انضمامه إلى ورشة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان محمد يعمل بالمياومة ولفترات متقطعة ولم يكن بإمكانه الحصول على وظيفة ثابتة.

استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء ١٥ مخبزاً في القامشلي،

”كنت أعمل بأجر يومي، ولم يكن عملي مستقرًا، وكان يصعب علي تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرتي. وبعد أن بدأت عملي في المخبز، تحسنت الظروف المعيشية لعائلي. والآن أصبح لدي دخل ثابت، وأصبح بمقدوري تأمين الطعام لأطفالي، والدواء لابني المريض.“



تخطي الصعوبات

فقدت سماهر البالغة من العمر ٣٢ عاماً زوجها خلال الأزمة في دير الزور. واضطرت إلى الفرار إلى الحسكة مع أطفالها الأربعة، حيث يبلغ أكبرهم ١٢ عاماً وأصغرهم ٤ سنوات ويعاني من مرض الصرع. تقيم سماهر مع أطفالها بالإضافة إلى ثلاث عائلات أخريات في غرفة واحدة في مركز إيواء جماعي. كانت سماهر تعتمد على ما تحصل عليه من التبرعات لتدبير شؤون حياتها قبل أن يتم اختيارها للعمل في مشروع الأغذية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحسكة. ”لقد انقلبت حياتي رأساً على عقب عندما فقدت زوجي ومنزلي قبل أربع سنوات. وكان همي الوحيد سلامة أولادي. لقد أصبحت

مسؤولة عن كل شيء، وكنت أخشى ألا يكون بمقدوري إطعام أطفالي ومساعدتهم لمتابعة تعليمهم ... كنت أخشى ألا يكون بمقدوري تأمين تكاليف علاج أصغر أولادي الذي يعاني من الصرع.

”بعد أن باشرت عملي في مشروع تجهيز الأغذية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أصبح لدي دخل ثابت في نهاية كل شهر يكفي لتأمين احتياجاتنا الأساسية، ولتغطية تكاليف علاج ابني الأصغر. كما أصبح لدي الآن مهارات جديدة بإمكانني أن أستفيد منها في حياتي اليومية.“





أحد الأشخاص ذوي الإعاقة يحصل على مجموعة أدوات إنتاجية في محافظة الحسكة

على الدعم النقدي المرتبط بنموذج تأهيل يعمل على تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم.



تدريب مهني على الخياطة للأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة حلب



مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة يحصلون على فرصة عمل في ورشة لتصنيع مواد التنظيف في القامشلي بمحافظة الحسكة

نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تلبية احتياجات ٣,٨٥٤ شخصاً من ذوي الإعاقة عن طريق الخدمات التي صممها خصيصاً لدعم صحتهم البدنية والعقلية. فعلى سبيل المثال، قام البرنامج بتزويد ٧٧ شخصاً منهم بأطراف اصطناعية سفلية ذات جودة عالية، وأخضع ٦٠ شخصاً منهم لعلاج تأهيلي، وزُود ٣,٦٧٤ شخصاً منهم بأجهزة تساعد على الحركة من أمثال الكراسي المتحركة والعكازات، كما استفاد ٤٣ شخصاً منهم من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في مجال دعم سبل العيش لـ ٣٨٤ شخصاً من ذوي الإعاقة في حلب، والحسكة، وحماة. كما دعمت الأدوات والأصول الإنتاجية التي وزعتها البرنامج الأنشطة المدرة للدخل والمساهمة في خلق فرص جديدة للتوظيف الذاتي. وسعيًا لتعزيز التخطيط على المستوى الوطني، دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بغرض إجراء تقييم وطني حول وضع الإعاقة في سورية، لتستفيد من من نتائج الجهات ذات الصلة بما يخص عملية التخطيط وصنع القرار. وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة حماية اجتماعية لدعم الأسر الضعيفة التي تضم أشخاصاً من ذوي الإعاقات، لدعم حصولهم على دخل مستقر. وتشتمل هذه الخطة

إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الحماية الاجتماعية

ذوي الإعاقة، وغيرها من الأدوات الإضافية، إلى نهج أكثر شمولية يتعامل مع الإعاقة على أنها تفاعل بين المعوقات الحركية وتلك البيئية (المادية والاجتماعية). ولذلك قام البرنامج بوضع استراتيجية خاصة بغية إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن استجابات التعافي المبكر، واستقرار سبل العيش. ويتألف هذا النهج من ثلاثة أقسام:

- تعزيز دور الأشخاص ذوي الإعاقة واستقلاليتهم للانخراط في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.
- إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتسهيل وصولهم إلى الخدمات الأساسية.
- الدعوة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني، والمحلي، والمجتمعي.

نظراً لوجود ٢,٨ مليون شخصاً من ذوي الإعاقة في سورية، تصبح الإصابات الناجمة عن الحرب وما ينتج عنها من إعاقات وعاهات، من أولويات الاستجابة الإنسانية. وفي حال غياب خدمات الرعاية الطبية المناسبة، فمن الممكن أن تتحول الإصابات إلى عجز على نحو سريع، ومع تناقص الخدمات الطبية وتغطيتها المحدودة، من الممكن أن يتحول هذا العجز إلى إعاقات دائمة. يوجد العديد من التحديات في العمل على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل عدم قدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية، أو فرص العمل، أو مواجهة الإهمال، وعدم القدرة على الاعتماد على الذات.

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من السابقين في الاستجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الأزمة، حيث انتقل البرنامج من مرحلة الدعم الطارئ المتمثل بتوزيع أجهزة تساعد على حركة



أحد الأطفال الحاصلين على طرفين اصطناعيين سفليين في محافظة طرطوس



توزيع الكراسي المتحركة في مدينة حماة

عدسة سلام ... تحويل الإعاقة إلى قوة

تعاني دانا البالغة من العمر ٢٤ عاماً، والتي تخرجت من كلية العمارة، من الصمم وتستخدم الساعات الطبية منذ ١٩ عاماً. انضمت دانا إلى مبادرة "عدسة سلام" التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، حيث قدمت هذه المبادرة تدريباً مهنيّاً في مجال التصوير الفوتوغرافي وصناعة الأفلام. وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها دانا في التواصل، إلا أنّها تشعر براحة أكبر عندما تعبر عن نفسها بواسطة عدسة التصوير. فقد تعلمت التصوير على نحو احترافي لإيصال رسائلها عن طريق الصور. كما ساهمت ورشة التدريب في اتساع خبرتها، وأتاحت لها التعامل مع الحياة من منظور مختلف، حيث شاركت دانا في الأنشطة المتنوعة لورشة العمل بصورة فعالة. تقول دانا والابتسامة تعلو وجهها: "لقد تعلمت تقنيات سرد القصص بالإضافة إلى صناعة الأفلام، وكتابة قصص عن النجاح. أشعر بثقة



أكبر بالنفس وبالقدرة على الوقوف أمام الكاميرا من دون توتر أو خجل". تم من خلال مبادرة "عدسة سلام" تدريب ١٥ شخصاً من ذوي الإعاقة على حرفة التصوير، كما حصل المشاركون على آلات تصوير لمساعدتهم على بدء مشاريعهم الخاصة كمصورين والبدء في كسب دخلهم الخاص. "لقد كانت ورشة العمل التدريبية واحدة من أفضل التجارب التي خبرتها في حياتي، إذ كان هناك الكثير من التفاعل والتنافس الودي. وقد أصبح المتدربون جميعاً كعائلة واحدة، مما جعلني أشعر وكأنني لا أعاني من أيّ إعاقة. أشعر بأنّي قوية وبإمكاني تحقيق حلمي بأن أصبح مصورة محترفة وأكسب رزقي". وبعد أن اكتسبت دانا ما يلزمها من التدريب المهني، استطاعت أن تحصل على وظيفة جديدة كمصورة محترفة. وتشعر دانا الآن بالسعادة لأنّ لديها دخلها الخاص بفضل حرفتها الجديدة.



قصة حسين

فقد حسين البالغ من العمر ١٩ عاماً ساقه إثر سقوط قذيفة هاون في عام ٢٠١٣. كان من الصعب على حسين في بداية الأمر تقبل وضعه الجديد، وكان يشعر بالخجل والإكتئاب، إلا أنّ معنوياته وشجاعته قلبت واقعه في نهاية المطاف.

"كنت أشعر بالإكتئاب بعد الإصابة، وقبل أن أحصل على الساق الاصطناعية كنت أمشي متكئاً على العكازات، وبالطبع لم يكن ذلك بالأمر السهل وكان متعباً للغاية. كنت أشعر بالخجل، بالخجل من المحاولة، بالخجل من المشي في الطريق أمام أبي وأمي. وسألت نفسي: هل ينبغي أن أبقى على هذا الحال؟ وهل سأبقى حزيناً طيلة حياتي؟ ومن ثم قلت في نفسي ينبغي أن ينصب تفكيري على الأمور المهمة، على ما أستطيع القيام به، ولا أفكر مطلقاً فيما ليس بوسعي تغييره، وإلا فلن أجد السعادة أبداً".

في عام ٢٠١٧، حصل حسين على طرف اصطناعي، من أعلى الركبة



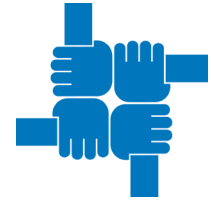
فما دون، تمّ تصنيعه في ورشة عمل الأطراف الاصطناعية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دمشق. لقد ساعده ذلك على الاندماج بسهولة في مجتمعه. وفي الوقت الراهن، يدرس حسين في قسم اللغة الإنكليزية وآدابها في الجامعة، ويعمل كموظف استقبال في مركز محلي للرعاية الصحية، كما عاد إلى ممارسة هوايته وشغفه في رياضة السباحة.

"أحب السباحة ولكن عندما تعرضت للإصابة، شعرت بالإكتئاب، واعتقدت أنّه لن يكون بمقدوري السباحة من جديد. كما ظننت أنّي مقيد بالسلاسل والقيود، ولكنّي اجتهدت وتسابقت مع الآخرين وفزت بالمركز الأول. ولا أعتقد بأنّ هناك من يدعو شخصاً فاز بالمركز الأول بالمعاق".

لقد منحته هذه الفرصة خطوة إلى الأمام ليصبح إنساناً مستقلاً وليحافظ على طموحاته في مساعدة الآخرين وإلهامهم.



مبادرات شبابية لتعزيز التماسك المجتمعي



المنفذة على التأكيد على الدور الإيجابي للشباب في بناء مجتمعهم والتفاعل معه. أمنت المبادرات الشبابية المنفذة ٣,٥١٤ فرصة عمل شهرية، وساهم الدخل الناتج عن هذه الوظائف الجديدة في دعم معيشتهم، وعزز من صمودهم ومن آليات التكيف الإيجابي لديهم. وبغية إثراء دور الشباب الإيجابي والبناء، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم ١٣٥ مبادرة مجتمعية في محافظات حلب، والحسكة، ودير الزور، وحماة، وحمص، واللاذقية، وريف دمشق، وطرطوس. وقد صمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه المبادرات المجتمعية ونفذها لتحقيق أقصى قدر من مشاركة ومساهمة أفراد المجتمع المحلي، بالإضافة إلى النازحين.

تأثرت حالة التماسك المجتمعي في سورية خلال الأزمة بحالة الاستقرار والوضع الأمني كما أثرت فيه في الآن ذاته. وفي حين يوجد تباين كبير بين ما تعرضت له كل منطقة جغرافية في سورية من جزاء الأزمة، لم تسلم أي منطقة من آثارها، حيث أدت الأزمة إلى اضمحلال الثقة بين المجموعات، أصبحت المجتمعات أكثر ميلاً للتعامل مع الآخر، وتأويل الأحداث استناداً إلى الإنتماءات الخاصة بكل مجموعة، بالإضافة إلى التعبير عن آراء وسلوكيات لا تُظهر تسامحاً مع التنوع الثقافي، فضلاً عن أن البعض قد يلجأ أحياناً إلى التهديد، أو العنف عند التعامل مع أشخاص من انتماءات مختلفة. استجابةً لهذا الواقع، توجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الشباب عن طريق إيجاد فرص العمل لهم، وتعزيز مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية، وتنمية قدراتهم. حيث تم من خلال المبادرات



اليوم العالمي للسلام في مدينة حلب



شبكات الشباب (حملة نظافة) في مدينة حلب



اليوم العالمي للسلام في القامشلي بمحافظة الحسكة

كما أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً جديداً يتعلق بأمن المجتمع والعدالة. ويهدف هذا المشروع إلى الحفاظ على النسيج الاجتماعي للمجتمعات في وجه التشتت، وزيادة قدرة المجتمعات على الوصول إلى الحلول القانونية والاحتياجات القضائية، وإدارة النزاعات الداخلية بالطرائق السلمية عن طريق بناء القدرات المحلية، والتخفيف من التهديدات الأمنية المباشرة والعنف. وفي إطار خطة إطلاق مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالأمن المجتمعي، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء ٢٠ عملية تحليل للسياق المتعلقة بالمجالات المحلية لتنظيم البرامج التي شملت محافظات حلب، والحسكة، وحماة، وحمص، وريف دمشق، وطرطوس. وألقت هذه التحليلات الضوء على الحاجة إلى التماسك المجتمعي، وسمحت بفهم أعمق للعوامل الفاعلة الرئيسة، والعوامل المؤثرة في خلق الانقسامات، وإنشاء العلاقات، وأكدت على أهمية حساسية السياق وخصوصيته. كما ساهمت هذه التحليلات في تحديد نقاط البدء، والتخطيط لتدخلات مخصصة للتعاطي مع قضية عدم الاستقرار.



أعمال إعادة تأهيل حديقة عامة في محافظة حلب لاستخدامها كمكان عام للجميع

انضم ما يزيد عن ٤٠,٥٣٥ مشاركاً و٦,٧٨٦ متطوعاً إلى أنشطة تعزيز التماسك المجتمعي المتنوعة. وقد أسهم تنفيذ هذه الأنشطة في تمكين المشاركين من تحديد احتياجاتهم الخاصة بطريقة تشاركية سمحت للمجتمعات المحلية بالمشاركة في التخطيط لأكثر من ١٣٥ مبادرة شبابية، وتنفيذها مع إيلاء اهتمام خاص بالشباب. وشملت هذه الأنشطة تنظيم الحوارات المحلية، وتنظيم حملات التواصل الاجتماعي، وأنشطة مجتمعية من أجل السلام (فنون، رياضة، طعام من أجل السلام) ومبادرات المشاركة المدنية، والقيام بأنشطة متنوعة ساهمت في التخفيف من التوتر وإزالة الحواجز فيما بين المشاركين. كما دعمت المبادرات المنفذة أنشطة كسب العيش، وأعدت تأهيل بعض الأماكن التي أتاحت للسكان من انتماءات مختلفة الالتقاء لتجاوز تلك الحواجز.



متطوعون شباب يرسمون لوحات جدارية لتجميل أحيائهم في محافظة اللاذقية

ويفضل تنفيذ مبادرات قائمة على نهج شامل، تترى إشراك الشباب والمتطوعين بالمرجات الأخرى. وعلى هذا النحو، أطلقت ٢٨٩ حملة توعية في محافظات حلب، والحسكة، وحماة، وحمص واللاذقية وريف دمشق وطرطوس. للتوعية حول ما يلي:

- تعزيز الفهم والاحترام.
- زيادة الوعي حول حملات النظافة، وإدارة النفايات الصلبة.
- زيادة الوعي حول توفير الطاقة.
- تشجيع المشاركة المجتمعية الفعالة.



متطوعون يوزعون منشورات حول توفير الطاقة في قدسيا بمحافظة ريف دمشق

حديقة أي تمام العامة، مكان يلتقي فيه الجميع

يسكن حوالي ٥٠٠٠ آلاف عائلة في محيط حديقة أي تمام العامة الواقعة في أحد أحياء اللاذقية، مما يجعل منها مقصداً ترفيهياً محتملاً للأهالي، إلا أنّ الحديقة، ولسوء الحظ، لم تكن مكاناً مناسباً لاستقبال العائلات، والأطفال بسبب تراكم النفايات التي تنبعث منها الروائح الكريهة، والتي تتسبب بمخاطر صحية، بالإضافة إلى عدم وجود أعمال صيانة فيها.

ونظراً إلى الحاجة إلى وجود مرفق عام ملائم يقصده المجتمع المضيف والنازحون، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم مبادرة شبابية لإعادة تأهيل هذه الحديقة، وتنشيط دورها كمكان عام يقصده الجميع. بالإضافة إلى كون هذه المبادرة الشبابية تعمل كأداة فعالة لتعزيز التماسك المجتمعي، فقد نشطت قدرة الشباب على العمل وفقاً لاحتياجات مجتمعهم. ولقد تم من خلال المبادرة تنظيف الحديقة من النفايات، وتثبيت سلال المهملات، وتركيب المقاعد، والإضاءة، كما زُودت الحديقة بمياه الشرب، وتم جلب معدات للعب الأطفال، وتخصيص مساحة لملاعب كرة السلة، ومسرح الهواء الطلق. نُفذت المبادرة بفضل التعاون بين شباب الحي الذين خططوا لها وفقاً لرؤيتهم الخاصة لمتطلبات مجتمعهم.

يقول خالد أحد سكان الحي: "كنا نصطحب أطفالنا إلى منتزهات بعيدة عن الحي، ولم نسمح لهم باللعب هنا أبداً. والآن وبعد الانتهاء من هذا المشروع الرائع، أصبحت الحديقة مكاناً جميلاً يلتقي فيه السكان كافة. نشعر وكأنّ المنتزه ملك للجميع، حيث يتشارك الجميع في شعوره بالمسؤولية في الحفاظ على هذه الحديقة".



احتفالية يوم السلام العالمي في مدينة دمشق

تمية قدرات الشركاء المحليين لدعم الصمود

والأدلة، وحشد المتطوعين الشباب، وتصميم المشاريع، بالإضافة إلى إدارة تدخلات التعافي المبكر وتنفيذها. نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربع زيارات تبادلية وجولات بحثية شارك فيها ٣٩ عضواً من ٣٣ منظمة غير حكومية سورية تعمل في مجال تعزيز التماسك المجتمعي، وتأمين الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تمّ تخصيص منصة إلكترونية بالإضافة إلى نشر تجريبي لأحد برامج الدورات التدريبية الذي يغطي موضوع إدارة دورة حياة المشروع. وتعدّ هذه الدورات أدوات للتعلم الذاتي يمكن استخدامها من قبل موظفي المنظمات غير الحكومية/المنظمات المجتمعية والمتطوعين، بالإضافة إلى شركاء آخرين. تبرز أهمية هذه المنصة بصورة خاصة عند استخدامها من قبل الشركاء الذين يقطنون في مناطق نائية أو من الصعب الوصول إليها، إذ تزودهم بتدريب مجاني يمكن أن يساعدهم في تطوير ممارسات ونشاطات أفضل. وبالإمكان الدخول إلى منصة التعليم الإلكتروني بواسطة الحواسيب الشخصية، أو أيّ جهاز هاتف محمول.

ركّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستفادة من قدرات المجتمعات المدنية، والمنظمات غير الحكومية بغية تطوير شراكات إستراتيجية مع الشركاء المحليين، مع متابعة تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات ذات القيمة المضافة، و دعم تنمية القدرات. تلعب المجتمعات المدنية، والمنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في الاستجابة السريعة، والوصول إلى المجتمعات على المستوى المحلي، والانخراط مع الفئات المستبعدة أو المهمشة. كما يساهم التعاون مع المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المدنية في وضع الخطط وتنفيذها إلى تعزيز القدرات الفنية والإدارية لهذه المنظمات والمجتمعات، فضلاً عن تمكين علاقاتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعزيز الأثر الإيجابي للبرنامج.

في عام ٢٠١٧، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم قدرات ٣٣٩ منظمة غير حكومية من خلال إقامة ٥٧ ورشة عمل تدريبية تفاعلية؛ حضرها ٧٦٦ من موظفي هذه المنظمات والمتطوعين فيها. وركزت تلك الورش على ١٦ موضوعاً نوعياً وعماماً، كان من بينها الإدارة، والحوكمة، والنظم المالية، ووضع البرامج القائمة على التشاركية



ورشة عمل لتنمية قدرات المنظمات غير الحكومية حول صياغة المشاريع في حمص



ورشة عمل حول التواصل مخصصة للمنظمات غير الحكومية في دمشق

تنمية القدرات لبناء الصمود - مشروع التدريب للجميع

بالتعاون مع برنامج الموثل (UN HABITAT)، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبدعم من حكومة اليابان، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية مشروعاً للمحافظة على رأس المال البشري في سورية، وتحسينه في مختلف المجالات، حيث يهدف المشروع إلى تدريب المستفيدين من كلا الجنسين في مختلف المجالات بغية الحفاظ على مهاراتهم وخبراتهم وتطويرها، بالإضافة إلى منحهم الأدوات اللازمة لتعزيز فعالية أدائهم. وتأتي أهمية هذا المشروع من كونه يعزز دور الناس من كافة الانتماءات في الحفاظ على أداء المؤسسات وقدراتها، وبالتالي المشاركة المباشرة في عملية التعافي.

ركز التدريب على مجالات عدة مثل إعادة تأهيل قطاع الطاقة، وتنشيط واستعادة الأعمال التجارية الصغيرة، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة، والمبادرات الشبابية التي تدعو إلى تعزيز التماسك المجتمعي، بالإضافة إلى تنمية القدرات مجال التراث الثقافي من خلال إقامة برامج تدريبية بالشراكة مع معهد الآثار كاشيهارا في مدينة نارا اليابانية، حيث تم تدريب عدد من الكوادر الفنية في المديرية العامة للآثار والمتاحف، وتزويدهم بالأدوات الفنية اللازمة لتوثيق البنى والقطع الأثرية المتضررة. ونظم معهد الآثار في كاشيهارا مؤتمراً دولياً في شهر تموز/ يوليو من عام ٢٠١٧، لإطلاق برنامج التدريب تحت عنوان "إنقاذ التراث الثقافي السوري للأجيال القادمة". وجمع المؤتمر بين خبراء سوريين ويابانيين ودوليين للتباحث حول قضية التراث الثقافي السوري. وفي نهاية المؤتمر تم اعتماد رسالة مدينة نارا التي أكدت التزامها بدعم تنمية قدرات الفريق الفني السوري.



ورشة تدريب المديرين - إدارة دورة المشاريع للمنظمات غير الحكومية في مدينة حماة



مؤتمر "إنقاذ التراث الثقافي السوري للأجيال القادمة" في مدينة نارا في اليابان

التسيق لتعزيز القدرة على الصمود

تتعلق ببناء القدرات؛ ضمت شركاء قطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش. لقد رفدت مخرجات تلك الفعاليات خطة الاستجابة الإنسانية بمعلومات، وبيانات نوعية، ساهمت في وضع برامج اعتمدت على معلومات أكثر وثوقاً من قبل الشركاء. كما حققت المجموعة توسعاً ملحوظاً مع العديد من الإنجازات في عام ٢٠١٧.

وكجزء من خطته في التوسع، قام قطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش بتعيين منسق دولي لشؤون التعافي المبكر وسبل العيش، بالإضافة إلى أربعة منسقين على المستوى المحلي في نهاية عام ٢٠١٧، لضمان تسيق استجابة شركاء القطاع على نحو فعال. كما امتدت نشاطات قطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش لتشمل ما يزيد عن ١٣٩ ناحية إدارية بالمقارنة مع ٨٠ ناحية في عام ٢٠١٦، وزيادة عدد

واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية في عام ٢٠١٧ جهوده في تسيق مساعي التعافي المبكر وتوجيهها ضمن هيكلية التنسيق الشامل لسورية، وذلك من موقعه كرائد في مجال التعافي المبكر ودعم سبل العيش، وذلك لضمان تعميم نهج التعافي المبكر وبناء الصمود في مختلف القطاعات في كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

لقد ازدادت قدرة قطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الفورية بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٧. عملت مجموعة قطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش ضمن نهج العمل الإنساني الشامل لسورية بأكملها. وسلطت الضوء على التحديات والفرص المتعلقة بالانتقال إلى مرحلة ما بعد الإغاثة الفورية المنقذة للحياة. و بناء على ذلك، تم إقامة أكثر من ٢٢ فعالية استشارية



اجتماع قطاع التعافي المبكر ودعم سبل كسب العيش في بيروت - لبنان

٢٠١٧ على تمويل بموجب معيار المخصصات التابع للصندوق الإنساني في سورية. وقد تمّ توظيف هذا التمويل في مشروع استعادة الخدمات الأساسية في شرق حلب عن طريق إعطاء فرص عمل للمستفيدين، وإدارة الأتقاض.

كما شارك قطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش في إطلاق ورشة عمل حول تعزيز الصمود في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٧، وتلخصت الغاية من هذه الورشة في هدفين اثنين: الأول، استعراض أنشطة تعزيز الصمود المستمرة لمعرفة فيما إذا كان من الممكن تحسين سوية الاستهداف أو الارتقاء بالأداء على نحو أكبر.

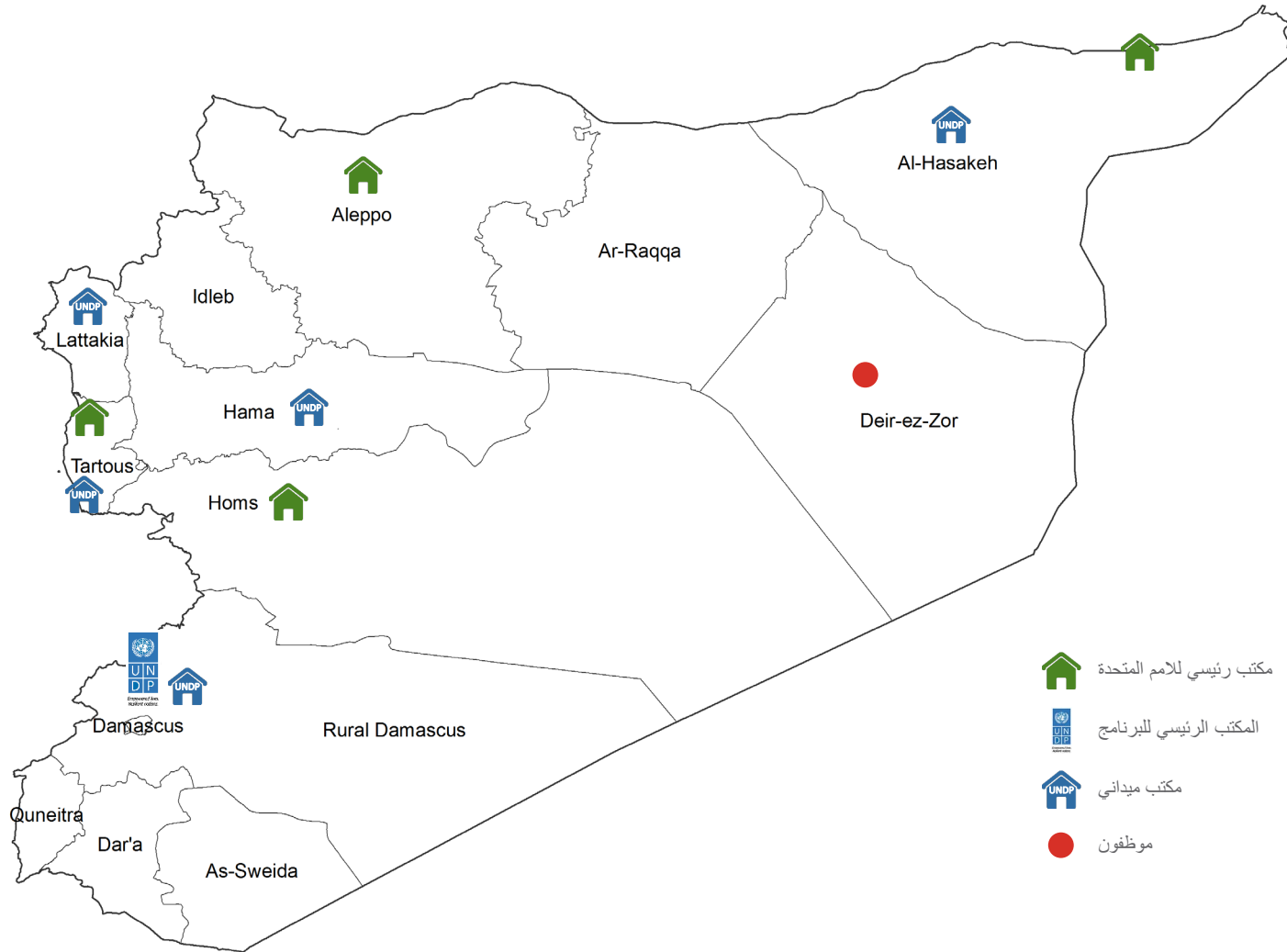
وأما الهدف الثاني فتمثل في إبرام اتفاق بين القطاعات حول الجوانب الرئيسية لوضع برامج بناء القدرة على الصمود، ووضع المسميات لها (مثل المبادئ التوجيهية وقوائم التدقيق).

الشركاء المنفذين بنسبة ١٨ بالمئة، مما يعكس الحاجة إلى حلول أكثر استدامة ومشاريع مكرسة لبناء الصمود لتأمين الدعم على المدى الطويل. وأما فيما يخص الإنجازات، فقد قام قطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش بتصميم، وطباعة، وتوزيع كتيب تعريفى بعنوان "ما هو التعافي المبكر؟" والذي يهدف إلى إدراج وتعميم نهج التعافي المبكر في القطاعات الأخرى. وقد قرر فريق قطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش في جنيف وضع هذا الكتيب في متناول يد البلدان الأخرى التي تضم قطاعاً للتعافي المبكر وسبل العيش. كما أجرى قطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش تحليلاً لشدة الاحتياجات بالاستعانة بمصادر معلومات وثيقة على مستوى الناحية وباستخدام ١٦ مؤشراً لتقييم شدة الاحتياجات في ٢٦٣ ناحية. وأخيراً، فقد حصل قطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش في عام

أسهم القطاع في تنفيذ الدراسات ومشاريع التقييم الآتية:

- تحليل سلسلة القيمة لمادة القمح، ليتسنى لمختلف المنظمات استخدام خبراتها وتنظيم أنشطتها حول مادة القمح ومنتجاتها للوصول إلى تنفيذ فعال من حيث التكلفة والأثر.
- تقييم كّل من فرص التوظيف، وسبل كسب العيش، والفرص الاقتصادية بغية توجيه عملية صياغة إستراتيجيات العمل من خلال القيام بتحليلات اقتصادية واجتماعية، وأخرى تتعلق بالتوظيف.
- تقييم الأضرار التي لحقت بسبل العيش، من أجل تطوير برامج إنمائية فورية وقصيرة الأجل تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة والقطاع.
- قام قطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش بالتشارك مع المركز السوري لبحوث السياسات بإصدار النسخة المحدثة من تقرير أثر الأزمة عن طريق جمع ومراجعة بيانات جديدة تتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، والقوانين واللوائح التنظيمية، تتيح هذه البيانات إجراء تحليل معمق لقضايا تموية محددة، وتشخيص القدرة المؤسسية للمؤسسات الفنية الرئيسية، وتقدير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية غير المتوافرة، وتحليل المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية لرسم السياسات المناسبة.

التواجد الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية



بغية تعزيز الاستجابة والتنفيذ السريعين وبجودة عالية، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية على التواجد فعلياً في ٩ محافظات، وهي دمشق، وحلب، والحسكة، ودير الزور، وحماة، وحمص، واللاذقية، وريف دمشق، وطرطوس. وتتواجد المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المكاتب المشتركة للأمم المتحدة أو في مكاتب أخرى حيث لا يوجد مكاتب مشتركة للأمم المتحدة.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعيين موظفين ميدانيين لتغطية المناطق المذكورة أعلاه منذ عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٧، أصبح الفريق الميداني يضم ٤٠ موظفاً من ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية، بما في ذلك موظفين فنيين متخصصين في مجالات إعادة تأهيل البنى التحتية، والتعافي الاجتماعي والاقتصادي لضمان تنفيذ الأنشطة الميدانية بجودة عالية. كما يوجد وحدة متخصصة بالإدارة الميدانية تابعة للمكتب الرئيسي تقدم الدعم للفريق الميدانية، ووحدات المكاتب القطرية المعنية، وتشرف على التنسيق بينها وبين فرق قسم البرامج وفرق قسم العمليات العاملة في المكتب الرئيسي.

توسعت الأنشطة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتضم مناطق جغرافية أكبر، ونطاقات تدخل أشمل. ولهذا السبب، صُممت بنية الفريق الميداني بطريقة تضمن تمثيلاً ملائماً، واستجابة مرنة في الوقت المناسب للأوضاع غير المستقرة، كالمناطق التي يصعب الوصول إليها، والمناطق التي أصبح بالإمكان الوصول إليها مؤخراً. ونظراً إلى النهج الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث اعتماده على احتياجات الناس وعلى دراسة المناطق، تشارك الفرق الميدانية في المراحل المبكرة الأولى من تصميم المشاريع حيث تشكل المصدر الرئيس للمعلومات المستخدمة في تحديد مواقع المناطق، والتقييم، وتخطيط المناطق، والتنفيذ، والمتابعة.

ومع إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قطاع التعافي المبكر ودعم سبل كسب العيش، ضمت الفرق الميدانية منسقين على المستوى المحلي للقطاع في كل من المناطق. وقد كان المنسقون على اتصال مستمر مع الشركاء المحليين، والجهات المستفيدة، والمجتمعات المحلية، وممثلين عن القطاعات الوطنية والدولية الأخرى، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى غير حكومية.

المضي قدماً

شهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية توسعاً كبيراً في القدرات في عام ٢٠١٧، الأمر الذي انعكس على النشاطات المتعددة والمناطق الجغرافية المستهدفة. فقد زاد البرنامج عدد المشاريع المحلية بنسبة ٢١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٦، ووصل إلى عدد أكبر من المستفيدين بنسبة ٨٣٪ بالمئة أكثر من ذي قبل بفضل تدخلاته المتنوعة واسعة النطاق.

سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية بالتوسيع في نشاطاته الرامية إلى دعم الصمود بغية تقديم المساعدة للمزيد من المناطق المتضررة من الأزمة، وذلك عن طريق تسهيل إيصال الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية، ودعم سبل المعيشة لضمان حياة كريمة للسوريين كافة في هذه المرحلة من الأزمة.

وبفضل خبرته في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والأسر على الصمود، سيتابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحثه عن طرائق فعالة وناجعة لمساعدة السوريين المتضررين من الأزمة مع رؤية مستقبلية حول نهاية الأزمة. كما يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما بعد عام ٢٠١٧ إلى توسيع استجابته من خلال إشراك الشركاء الحاليين وغيرهم من الشركاء الجدد داخل البلاد وخارجها. وفي حين لاتزال بعض المناطق بحاجة إلى تدخلات التعافي المبكر، سيجري التركيز بصورة خاصة على تبني نهج أكثر استدامة. كما سيسعى البرنامج إلى تصميم الاستراتيجيات والبرامج وتحديثها لتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود، والتكيف، والتعافي من الصدمات.

وإذ يُعَوّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الروح المعنوية العالية للسوريين، سيتابع تقديم المزيد من الدعم للسوريين المتضررين من الأزمة والسائرين بالفعل نحو المزيد من الصمود والتعافي.





WWW.SY.UNDP.ORG

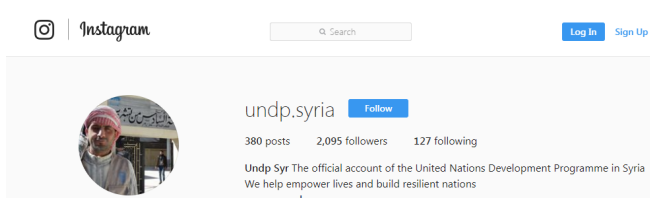
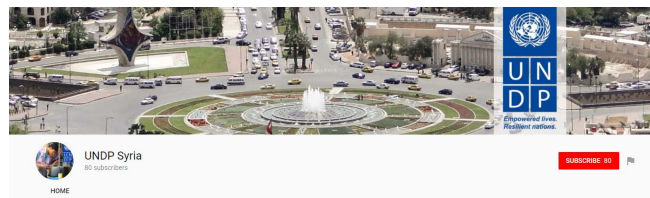
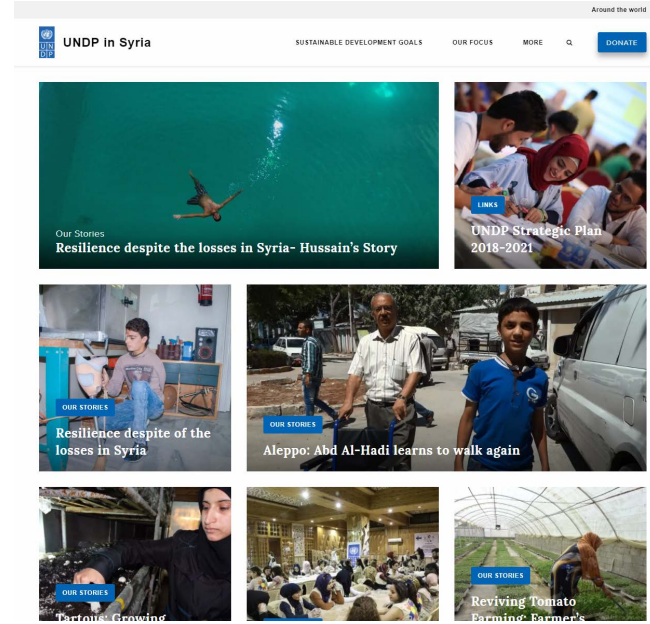
UNDP.SYRIA@

UNDP.SYRIA@

UNDP SYRIA

UNDP.SYRIA@

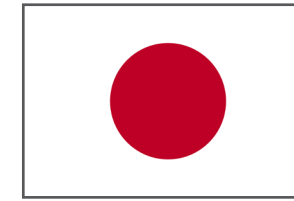
UNDP SYRIA



في عام ٢٠١٧، استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة

إلى احتياجات ٤,٦٤٧,٧٤٤ شخصاً في سورية

وذلك بفضل الدعم المالي من الدول المانحة



\$٤٢,٣٥٢,٦١٤



\$ ٣٣,٧٠٦,٢٦٥



\$ ٣,٩٩٥,٦٦٥



\$ ٣,٧٠٣,٧٠٢



\$ ٣,٢٢٤,٢٤٨



\$ ٣,٠٩٤,٨٥١

بلغ إجمالي الدعم المالي منذ عام ٢٠١٦

وحتى نهاية عام ٢٠١٧:

\$٩٠,٢٧٧,٣٤٥



SY.UNDP.ORG



شعبو ب مٲمكنة
أمم صامدة

برنامج الأمر المتحدة الإنمائي

سورية - دمشق - مزة فيلات غربية

هاتف ٦١٢٩٨١٢ ١١ ٩٦٣+

فاكس ٦١١٤٥٤١ ١١ ٩٦٣+